

نوفمبر 2024

التقرير الشهري لأداء أسواق الأوراق المالية لدول مجلس التعاون الخليجي

تراجع الأسواق الناشئة يدفع المؤشر الخليجي إلى المنطقة الحمراء...

تراجعت أسواق الأسهم الخليجية للشهر الثاني على التوالي على خلفية الهبوط الحاد الذي سجلته مؤشرات الأسواق الناشئة في كافة أنحاء العالم. ويعكس هذا التراجع نمو الاقتصاد الأمريكي الذي فاق التوقعات في الفترة الاخيرة، إلى جانب تسجيل معدلات تضخم أعلى من المتوقع لشهر أكتوبر 2024، الأمر الذي أدى إلى تكهنات بأنه من المتوقع أن تظل أسعار الفائدة في الولايات المتحدة مرتفعة لفترة أطول على المدى القريب. وعززت هذه المؤشرات التوقعات ببقاء أسعار الفائدة في الولايات المتحدة عند مستويات مرتفعة لفترة أطول على المدى القريب، مع انخفاض احتمالية خفض سعر الفائدة في اجتماع ديسمبر المقبل، والتقليل من عدد تخفيضات أسعار الفائدة المتوقع خلال العام المقبل. كما ساهمت التحديات الاقتصادية العالمية، بما في ذلك النمو الضعيف في الصين الذي ألقى بظلاله على توقعات تعافي الطلب على النفط، وضعف الأداء الاقتصادي في منطقة اليورو، في استمرار الضغط على أسواق المنطقة.

وسجل مؤشر مورجان ستانلي الخليجي انخفاضاً بنسبة 1.2 في المائة خلال شهر نوفمبر 2024، في ظل تراجع ثلاثة من أصل سبعة مؤشرات قياسية في الأسواق الخليجية. وجاءت عمان في صدارة الأسواق المتراجعة، مسجلة انخفاضاً شهرياً بنسبة 3.9 في المائة، تلتها السعودية بتراجع قدره 3.2 في المائة، وأبوظبي بانخفاض نسبته 1.0 في المائة. في المقابل، تفوقت دبي على بقية الأسواق بمكاسب قوية بلغت 5.7 في المائة، إلى جانب بعض المكاسب الهامشية لبقية الأسواق الخليجية وأدى هذا الأداء السلبي إلى دفع المؤشر الخليجي إلى المنطقة الحمراء، مسجلاً تراجعاً بنسبة 2.4 في المائة منذ بداية العام الحالي حتى تاريخه، حيث سجلت أبوظبي أكبر خسارة بنسبة 3.6 في المائة، تلتها السعودية وقطر بتراجعات بلغت نسبتها 2.4 في المائة و1.6 في المائة على التوالي.

أما على صعيد الأداء القطاع الخليجي لهذا الشهر، انهدت غالبية القطاعات تداولات الشهر في المنطقة الحمراء. وجاء مؤشر قطاع المرافق العامة في صدارة المؤشرات القطاعية المتراجعة، مسجلاً خسائر ثنائية الرقم بنسبة 11.4 في المائة، تبعه كلا من مؤشري قطاع الأدوية وقطاع تجارة التجزئة بنسبة 9.2 في المائة و7.6 في المائة، على التوالي. من جهة أخرى، شهدت قطاعات العقارات والطاقة والبنوك مكاسب بمعدلات منخفضة في خاتمة الأحاد بنهاية شهر نوفمبر 2024.

إغلاق المؤشر	الأداء الشهري (%)	الأداء منذ بداية العام (%)	القيمة السوقية (مليار دولار)	قيمة التداولات الشهرية (مليار دولار)	مضاعف السعر للربحية (x)	مضاعف السعر للقيمة الدفترية (x)	العائد الجاري (%)
7,764.8	1.2%	3.8%	138.9	5.2	14.1	1.1	2.9%
6,493.1	1.1%	18.3%					
6,608.5	1.3%	18.7%					
7,246.0	1.2%	6.3%					
11,641.3	(3.2%)	(2.7%)	2,656.0	33.5	18.6	2.2	3.9%
9,234.8	(1.0%)	(3.6%)	770.8	6.9	16.5	2.5	2.2%
4,847.3	5.6%	19.4%	216.8	3.1	9.3	1.4	5.0%
10,417.8	(1.0%)	(3.8%)	169.5	1.8	11.3	1.3	4.1%
2,032.0	0.6%	3.1%	91.4	0.1	15.6	0.7	3.6%
4,563.1	(3.9%)	1.1%	30.8	0.3	11.3	0.9	5.7%
إجمالي الأسواق الخليجية			4,074.2	50.9	16.7	2.0	3.6%

المصدر: بحوث كامكو إنفست

الكويت

عادت بورصة الكويت مرة أخرى إلى تسجيل مكاسب، حيث ارتفعت جميع المؤشرات الأربعة القياسية في شهر نوفمبر 2024. وارتكزت معظم المكاسب بصفة رئيسية في الأسهم ذات رؤوس الأموال المتوسطة والصغيرة في ظل الإعلان عن زيادة أرباح الشركات عن فترة الربع الثالث من العام 2024، الأمر الذي ساهم في تعزيز تفاؤل المستثمرين. وتفوق أداء مؤشر السوق الرئيسي على المؤشرات الأخرى في البورصة بمكاسب بلغت نسبتها 1.3 في المائة لينتهي تداولات الشهر مغلقاً عند 6,608.5 نقطة. وشهد مؤشر السوق الأول نمواً شهرياً بمعدل أقل نسبياً بنسبة 1.2 في المائة، بينما ارتفع مؤشر السوق الرئيسي 50 بنسبة 1.1 في المائة. وسجل مؤشر السوق العام نمواً بنسبة 1.2 في المائة على أساس شهري وأنهى تداولات الشهر مغلقاً عند 7,246.0 نقطة. وفيما يتعلق بأداء مؤشرات السوق منذ بداية العام 2024 حتى تاريخه، ما تزال كافة قطاعات السوق في المنطقة الخضراء، بارتفاع مؤشر السوق الرئيسي بنسبة 18.7 في المائة، يليه تسجيل مؤشر السوق الرئيسي 50 لمكاسب بنسبة 18.3 في المائة، في حين ارتفع سوق مؤشر السوق العام ومؤشر السوق الأول بنسبة 6.3 في المائة و3.8 في المائة، على التوالي.

ومال الأداء القطاعي لصالح الراحين، إذ احتل مؤشر قطاع المواد الأساسية مركز الصدارة في نوفمبر 2024 بمكاسب ثنائية الرقم بلغت نسبتها 10.8 في المائة، تبعه كلا من مؤشري قطاع الخدمات الاستهلاكية وقطاع المرافق العامة بمكاسب بلغت نسبتها 6.4 في المائة و5.8 في المائة، على التوالي. وعلى صعيد القطاعات المترجعة، سجل مؤشر قطاع السلع الاستهلاكية أكبر انخفاض بنسبة 10.6 في المائة، وتبعه كلا من مؤشري قطاع التأمين وقطاع العقار بنسبة 4.0 في المائة و1.4 في المائة، على التوالي. وتعزى مكاسب قطاع المواد الأساسية بصفة رئيسية إلى نمو سعر سهم شركة الكوت للمشاريع الصناعية بمعدل ثنائي الرقم بنسبة 52.1 في المائة. وجاء أداء مؤشر الخدمات الاستهلاكية بدعم من نمو سعر سهم شركة الأولى للتسويق المحلي للوقود بنسبة 43.2 في المائة وارتفاع سعر سهم الشركة الكويتية للمنتزعات بنسبة 15.9 في المائة. في المقابل، تراجع مؤشر قطاع السلع الاستهلاكية على خلفية الخسائر التي سجلتها كافة الأسهم المدرجة ضمن القطاع. وشهدت مؤشرات القطاعات ذات رؤوس الأموال الكبيرة مثل البنوك مكاسب معتدلة بنسبة 1.6 في المائة خلال الشهر بعد انخفاض أسهم أربعة من أصل تسعة بنوك كويتية. وعلى صعيد قطاع الاتصالات، سجل سهم شركة زين مكاسب هامشية بنسبة 1.1 في المائة خلال الشهر، في حين تراجعت أسعار أسهم شركات الاتصالات الأخرى.

وتضمنت قائمة أكثر الأسهم ارتفاعاً كل من سهم الشركة الوطنية الدولية القابضة والكوت للمشاريع الصناعية والشركة الكويتية للتمويل والاستثمار بنمو بلغت نسبته 57.1 في المائة و52.1 في المائة و49.8 في المائة، على التوالي. ومن أبرز الأسهم المترجعة لهذا الشهر، جاء سهم شركة النخيل للإنتاج الزراعي، وشركة مدينة الأعمال الكويتية العقارية، وشركة حيات للاتصالات بنسبة 18.1 في المائة و16.3 في المائة و15.1 في المائة، على التوالي.

وانخفضت أنشطة التداول هذا الشهر، إذ تراجع إجمالي كمية الأسهم المتداولة بنسبة 12.2 في المائة ليصل إلى 8.3 مليار سهم في نوفمبر 2024، في حين انخفض إجمالي قيمة التداولات الشهرية بنسبة 6.6 في المائة ليصل إلى 1.6 مليار دينار كويتي. وجاء سهم بيت التمويل الكويتي في الصدارة من حيث قيمة الاسهم المتداولة والتي بلغت قيمتها 149.8 مليون دينار كويتي، وتبعه بنك الكويت الوطني وشركة مدينة الأعمال الكويتية العقارية بتداولات بلغت قيمتها 97.6 مليون دينار كويتي و69.8 مليون دينار كويتي، على التوالي. أما بالنسبة لكمية الأسهم المتداولة هذا الشهر، جاء سهم شركة مدينة الأعمال الكويتية العقارية في الصدارة بتداول 536.1 مليون سهم من أسهم الشركة، وتبعه سهم انوفست وشركة الصفاة للاستثمار، بتداول 423.3 مليون سهم و394.0 مليون سهم من أسهمهما، على التوالي.

السعودية

تراجع المؤشر العام للسوق السعودية (تاسي) في نوفمبر 2024 وأنهى تداولاته عند أدنى مستوياته المسجلة منذ أكثر من أربعة أشهر بنهاية الشهر. ويعكس هذا التراجع ضعف أداء غالبية القطاعات، مدفوعاً بموجة بيع من قبل المستثمرين المؤسسيين المحليين على خلفية هبوط الأسواق الناشئة عالمياً، فيما سجل المستثمرون الأجانب مراكز صافي شراء. وبلغ المؤشر القياسي ذروته عند أعلى مستوياته هذا الشهر، مغلقاً عند 12,130.8 نقطة في بداية الشهر، إلا أنه اتجه نحو الهبوط خلال الفترة المتبقية من الشهر، لينتهي تداولات الشهر مغلقاً على خسائر بنسبة 3.2 في المائة عند 11,641.3 نقطة. ودفع الانخفاض الذي شهده شهر نوفمبر 2024 دفع المؤشر للدخول إلى المنطقة الحمراء من حيث الأداء منذ بداية العام 2024 حتى تاريخه، فاقداً نسبة 2.7 في المائة من قيمته، ومسجلاً ثالث أكبر انخفاض على مستوى الأسواق الخليجية. وفيما يتعلق بنشاط السوق الرئيسي فقد شهد الشهر إدراج سهم واحد خلال الشهر (شركة تمكين للموارد البشرية) في قطاع الخدمات التجارية والمهنية، بينما انتقل سهم شركة مطاعم بيت الشطيرة للوجبات السريعة من سوق نمو إلى السوق الرئيسية للانضمام إلى قطاع الخدمات الاستهلاكية.

وفيما يتعلق بالأداء القطاعي، ساد التراجع معظم المؤشرات القطاعية، إذ انخفضت ستة عشر من أصل اثنين وعشرين مؤشراً خلال شهر نوفمبر 2024. وسجل مؤشر قطاع المرافق العامة أعلى معدل انخفاض بنسبة 17.4 في المائة عقب تراجع جميع مكوناته باستثناء سهم الشركة السعودية للكهرباء الذي ارتفع بنسبة 1.3 في المائة. تبعه مؤشر وسائل الإعلام والترفيه بتراجع بنسبة 11.1 في المائة، ثم قطاع الأدوية بنسبة 9.1 في المائة. أما على الجانب الآخر، جاء مؤشر قطاع التطبيقات وخدمة التقنية في صدارة القطاعات الرابحة بارتفاعه بنسبة 3.6 في المائة، تبعه كل من قطاعي السلع الرأسمالية والطاقة بنمو بلغت نسبته 3.2 في المائة و1.3 في المائة، على التوالي. كما سجلت القطاعات ذات رؤوس الأموال الكبيرة مثل البنوك والطاقة مكاسب شهرية بلغت 0.5 في المائة و1.3 في المائة، على التوالي. وعلى صعيد قطاع البنوك، تراجع أداء معظم البنوك المدرجة في البورصة السعودية، إذ ارتفع سعر سهم مصرف الراجحي بنسبة 3.5 في المائة، فيما تراجعت أسهم البنك الأهلي السعودي بنسبة 2.1 في المائة. وشهد قطاع الاتصالات انخفاضاً إثر الخسائر التي سجلتها عدد من الأسهم مثل زين السعودية بنسبة -2.1 في المائة وشركة الاتصالات السعودية بنسبة -5.6 في المائة، بينما سجلت شركة الاتحاد للاتصالات مكاسب بنسبة 6.6 في المائة.

وتصدر سهم مجموعة ام بي سي قائمة الأسهم الرابحة لهذا الشهر بمكاسب بلغت نسبتها 26.7 في المائة، تبعه كلا من سهمي شركة مجموعة كابلات الرياض وشركة نسيج العالمية للتجارة بنسبة 26.0 في المائة و21.7 في المائة، على التوالي. وعلى صعيد الأسهم المترجعة، جاء سهم الشركة الكيمائية السعودية في الصدارة بانخفاضه بنسبة 21.1 في المائة، وتبعه كلا من سهمي شركة أكوا باور وشركة المطاحن الرابحة بنسبة 20.9 في المائة و17.9 في المائة، على التوالي. وعلى صعيد أنشطة التداول، انخفض إجمالي كمية الأسهم المتداولة خلال الشهر بنسبة 30.2 في المائة ليصل إلى 12.4 مليار سهم مقابل 17.8 مليار سهم في أكتوبر 2024. كما انخفض إجمالي قيمة الأسهم المتداولة بنسبة 13.2 في المائة ليصل إلى 125.6 مليون ريال سعودي في نوفمبر 2024 مقابل 144.7 مليون ريال سعودي الشهر السابق.

الإمارات

تراجع مؤشر فوتسي ابوظبي بنسبة 1.0 في المائة في نوفمبر 2024 بعد أن شهد انخفاضاً بنسبة 1.0 في المائة في أكتوبر 2024. وأنهى المؤشر تداولات الشهر مغلقاً عند 9,234.80 نقطة. وأدى هذا الانخفاض الشهري إلى دفع أداء السوق منذ بداية العام 2024 حتى تاريخه إلى المنطقة الحمراء، بخسائر بلغت نسبتها -3.6 في المائة. ومال أداء مؤشرات القطاعات العشرة بقوة نحو الهبوط خلال الشهر، إذ سجلت سبعة مؤشرات انخفاضاً بينما شهدت المؤشرات الثلاثة المتبقية مكاسب. وجاء في صدارة المؤشرات القطاعية المترجعة مؤشر قطاع السلع الاستهلاكية، بخسائر شهرية بنسبة 18.4 في المائة، لينتهي تداولات الشهر مغلقاً عند 12,784.5 نقطة بعد أن تراجع سعر سهم شركة لولو للتجزئة القابضة المدرج حديثاً ضمن هذا القطاع بنسبة 12.3 في المائة خلال شهر نوفمبر

2024. وسجل مؤشر قطاع الاتصالات ثاني أكبر انخفاض شهري خلال شهر نوفمبر 2024، إذ انخفض بنسبة 6.5 في المائة لينتهي تداولات الشهر مغلقاً عند 4,067.1 نقطة، فيما يعزى بصفة رئيسية إلى تراجع سهم مجموعة الإمارات للاتصالات بنسبة 6.5 في المائة. وسجل مؤشر قطاع الطاقة أكبر مكاسب على مستوى المؤشرات القطاعية، بارتفاعه بنسبة 2.8 في المائة بعد أن سجل سهم شركة دانة غاز وشركة أدنوك للحفر مكاسب بنسبة 7.6 في المائة و4.3 في المائة، على التوالي، خلال الشهر.

سجل المؤشر العام لسوق دبي المالي مكاسب شهرية للشهر السادس على التوالي وأكبر مكاسب شهرية بين الأسواق الخليجية في نوفمبر 2024، بنمو بلغت نسبته 5.6 في المائة لينتهي تداولات الشهر مغلقاً عند 4,847.3 نقطة. ودفع الأداء الشهري مكاسب مؤشر سوق دبي المالي منذ بداية العام 2024 حتى تاريخه إلى أعلى مستوياته عند 19.4 في المائة. وفيما يتعلق بالمؤشرات القطاعية، سجلت سبعة من أصل ثماني مؤشرات قطاعية نمواً خلال الشهر، بينما تراجع القطاع المتبقي. إلا أن ارتفاع المؤشر بصفة عامة كان بدعم رئيسي من نمو كلا من مؤشري قطاع المواد الأساسية وقطاع العقارات، حيث سجلت مكاسب بنسبة 33.9 في المائة و14.5 في المائة خلال الشهر، على التوالي. ويعزى نمو مؤشر القطاع العقاري إلى ارتفاع سعر سهمي شركة إعمار للتطوير (22.3 في المائة) وديار للتطوير (37.8 في المائة)، بينما سجل سهم شركة الإسمنت الوطنية المدرج ضمن قطاع المواد الأساسية قفزة بنسبة 33.9 في المائة خلال الشهر.

قطر

تراجعت بورصة قطر للشهر الثاني على التوالي في نوفمبر 2024. وأنهى المؤشر تداولات الشهر عند 10,417.8 نقطة، مسجلاً انخفاضاً بنسبة 1.0 في المائة، في حين سجل مؤشر قطر لجميع الأسهم انخفاضاً بنسبة 1.1 في المائة. وبهذا الانخفاض الذي شهدته البورصة في شهر نوفمبر 2024، تعمقت خسائر المؤشر العام لبورصة قطر منذ بداية العام 2024 حتى تاريخه إلى 3.8 في المائة، مسجلة بذلك أكبر انخفاض في دول مجلس التعاون الخليجي، بينما سجل مؤشر قطر لجميع الأسهم مكاسب بنسبة 2.6 في المائة. كما سلط الأداء القطاعي الضوء على التراجع واسع النطاق للسوق خلال الشهر، حيث سجل قطاع واحد فقط مكاسب هذا الشهر.

وعلى صعيد القطاعات الرابحة خلال شهر نوفمبر 2024، جاء في صدارتها مؤشر قطاع الاتصالات بمكاسب بلغت نسبتها 2.4 في المائة. من جهة أخرى، سجل مؤشر قطاع النقل أكبر انخفاض شهري بنسبة 3.4 في المائة، يليه كلا من مؤشري قطاع التأمين والسلع والخدمات الاستهلاكية، بخسائر بلغت نسبتها 2.8 في المائة و2.7 في المائة، على التوالي. وجاءت مكاسب مؤشر الاتصالات بزعامة سهم أوربدو الذي ارتفع بنسبة 3.5 في المائة خلال الشهر، بينما تراجع أداء سهم فودافون قطر بنسبة 1.2 في المائة. وعلى صعيد قطاع البنوك، سجلت معظم الأسهم المكونة للقطاع انخفاضاً خلال الشهر باستثناء مصرف قطر الإسلامي الذي سجل مكاسب بنسبة 2.0 في المائة. وسجل بنك قطر الوطني وبنك دخان انخفاضاً بنسبة 1.4 في المائة و3.8 في المائة، على التوالي. من جهة أخرى، تراجع مؤشر قطاع النقل بسبب الخسائر التي منيت بها كافة الأسهم المكونة للقطاع بما في ذلك قطر للملاحة (-4.6 في المائة) وشركة الخليج للمخازن (-2.6 في المائة). وجاء تراجع مؤشر قطاع التأمين بعد أن تراجع أداء معظم الأسهم المدرجة ضمن المؤشر خلال الشهر، بينما سجل سهم مجموعة الخليج للتكافل مكاسب بنسبة 1.0 في المائة. وبالانتقال إلى مؤشر قطاع الخدمات الاستهلاكية والسلع، سجلت أسهم إحدى عشرة من أصل اثنتي عشرة شركة مدرجة ضمن القطاع انخفاضاً خلال الشهر.

البحرين

سجل المؤشر العام لبورصة البحرين مكاسب شهرية للشهر الثالث على التوالي بنسبة 0.6 في المائة في نوفمبر 2024، لينتهي تداولات الشهر مغلقاً عند 2,032.0 نقطة. وأدى الأداء الشهري القوي إلى تحسين أداء السوق منذ بداية العام 2024 حتى تاريخه إلى 3.1 في المائة. وكان أداء المؤشرات القطاعية خلال شهر نوفمبر 2024 مائلاً بقوة نحو الهبوط، إذ سجلت خمسة من المؤشرات

السبعة انخفاضاً خلال الشهر. إلا ان المكاسب التي سجلها مؤشر قطاع المواد الأساسية ذات الثقل الوزني الكبير بنسبة 4.1 في المائة خلال الشهر كانت كافية للحفاظ على المؤشر العام لبورصة البحرين في المنطقة الخضراء، بدعم من ارتفاع سهم شركة ألمنيوم البحرين بنسبة 4.1 في المائة. من جهة أخرى، سجل مؤشر قطاع السلع الكمالية الاستهلاكية أعلى معدل تراجع، إذ انخفض بنسبة 6.0 في المائة لينتهي تداولات الشهر مغلقاً عند 2,905.1 نقطة. ويعزى هذا الانخفاض بصفة رئيسية إلى تراجع سعر سهم مجموعة فنادق الخليج بنسبة 10.0 في المائة بنهاية شهر نوفمبر 2024.

عمان

سجل مؤشر سوق مسقط 30 انخفاضاً بنسبة 3.9 في المائة في نوفمبر 2024، لينتهي تداولات الشهر مغلقاً عند 4,563.05 نقطة بعد تسجيله لمعدل نمو بنسبة 0.8 في المائة الشهر السابق. وعلى صعيد الأداء القطاعي، سجلت جميع القطاعات الثلاثة في سوق مسقط انخفاضاً خلال الشهر، وفي مقدمتها مؤشر قطاع الخدمات الذي فقد نسبة 4.6 في المائة من قيمته، يليه مؤشر القطاع الصناعي بانخفاض هامشي بنسبة 3.8 في المائة. كما انخفض المؤشر المالي أيضاً بنسبة 2.9 في المائة خلال شهر نوفمبر 2024 مما ساهم في انخفاض مؤشر سوق مسقط 30 ودخوله إلى المنطقة الحمراء. وأدى تراجع أداء قطاع البنوك ذات الثقل الوزني الكبير مثل بنك مسقط (-2.3 في المائة) والبنك الوطني العماني (-7.3 في المائة) إلى انخفاض أداء مؤشر القطاع بصفة عامة في نوفمبر 2024. وبالمثل، عزز انخفاض الأسهم المدرجة ضمن قطاع الخدمات بمعدلات ثنائية الرقم مثل سيميكورب صلالة للمياه والكهرباء (-12.7 في المائة) وأوريديو عمان (-11.7 في المائة) في التأثير سلباً على أداء مؤشر قطاع الخدمات خلال الشهر.

المسؤولية والإفصاح عن المعلومات الهامة

إن "كامكو إنفست" هي شركة مرخصة تخضع كلياً لرقابة هيئة أسواق المال في دولة الكويت ("الهيئة الكويت") وبشكل جزئي لرقابة بنك الكويت المركزي ("البنك المركزي").

الغرض من هذا التقرير هو توفير المعلومات فقط. لا يُعتبر مضمون هذا التقرير، بأي شكل من الأشكال، استثماراً أو عرضاً للاستثمار أو نصيحة أو إرشاداً قانونياً أو ضريبياً أو من أي نوع آخر، وينبغي بالتالي تجاهله عند النظر في أو اتخاذ أي قرارات استثمارية. لا تأخذ كامكو إنفست بعين الاعتبار، عند إعداد هذا التقرير، الأهداف الاستثمارية والوضع المالي والاحتياجات الخاصة لفرد معين. وبناءً على ما تقدّم، وقيل أخذ أي قرار بناءً على المعلومات الموجودة ضمن هذا المستند، ينبغي على المستثمرين أن يبادروا إلى تقييم الاستثمارات والاستراتيجيات المشار إليها في هذا التقرير على نحو مستقلّ ويفرروا بشأن ملاءمتها على ضوء ظروفهم وأهدافهم المالية الخاصة. يخضع محتوى التقرير لحقوق الملكية الفكرية المحفوظة. كما يُمنع نسخ أو توزيع أو نقل هذا البحث وهذه المعلومات في الكويت أو في أي اختصاص قضائي آخر لأي شخص آخر أو إدراجها بأي شكل من الأشكال في أي مستند آخر أو مادة أخرى من دون الحصول على موافقتنا الخطية المسبقة.

قد يبرز في بعض الأحوال والظروف، تباينٌ عن تلك التقديرات والتصنيفات الضمنية بسعر القيمة العادلة بالاستعانة بالمعايير أعلاه. كما تعتمد كامكو إنفست في سياستها على تحديث دراسة القيمة العادلة للشركات التي قامت بدراستها مسبقاً بحيث تعكس أي تغييرات جوهرية قد تؤثر في توقعات المحلل بشأن الشركة. من الممكن لتقلبات سعر السهم أن تتسبب في انتقال الأسهم إلى خارج نطاق التصنيف الضمني وفق هدف القيمة العادلة في كامكو إنفست. يمكن للمحللين أن لا يعمدوا بالضرورة إلى تغيير التصنيفات والتقديرات في حال وقوع حالة مماثلة إلا أنه يُتوقع منهم الكشف عن الأسباب الكامنة وراء وجهة نظرهم وآرائهم لعملاء كامكو إنفست.

تفضل كامكو إنفست صراحة كل بند أو شرط تقترحون إضافته على بيان إخلاء المسؤولية أو يتعارض مع البيان المذكور ولن يكون له أي مفعول. تستند المعلومات المتضمنة في هذا التقرير إلى التداولات الجارية والإحصاءات والمعلومات العامة الأخرى التي نعتقد بأنها موثوقة. إننا لا نعلن أو نضمن بأن هذه المعلومات صحيحة أو دقيقة أو تامة وبالتالي لا ينبغي التعويل عليها. لا تلزم كامكو إنفست بتحديث أو تغيير أو تعديل هذا التقرير أو بإبلاغ أي مسلم في حال طوّر تغييراً ما أي رأي أو توقع أو تقدير مبين فيه أو بات بالتالي غير دقيق. إن نشر هذا التقرير هو لأغراض إعلامية بحتة لا تمت بصلة لأي غرض استثماري أو تجاري. لا ينشأ عن المعلومات الواردة في التقارير المنشورة أي التزام قانوني و/أو اتفاقية ملزمة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أي التزام بتحديث معلومات مماثلة. إنكم تحملون مسؤولية إجراء أبحاثكم الخاصة وتحليل المعلومات المتضمنة أو المشار إليها في هذا التقرير وتقييم مميزات ومخاطر المتعلقة بالأوراق المالية موضوع التقرير أو أي مستند آخر. وعلاوة على ذلك، من الممكن أن تخضع بيانات/معلومات محددة للبند والشروط المنصوص عليها في اتفاقيات أخرى تشكل كامكو إنفست طرفاً فيها.

لا يجب تفسير أي عبارة واردة في هذا التقرير على أنه طلب أو عرض أو توصية بشراء أو التصرف في أي استثمار أو بالالتزام بأي معاملة أو بتقديم أي نصيحة أو خدمة استثمارية. إن هذا التقرير موجه إلى العملاء المحترفين وليس لعملاء البيع بالتجزئة ضمن مفهوم قواعد هيئة السوق المالية. لا ينبغي على الآخرين ممن يستلمون هذا التقرير التعويل عليه أو التصرف وفق مضمونه. يتوجب على كل كيان أو فرد يصبح بحوزته هذا التقرير أن يطلع على مضمونه ويحترم التقييدات الواردة فيه وأن يمتنع عن التعويل عليه أو التصرف وفق مضمونه حيث يُعد من غير القانوني تقديم عرض أو دعوة أو توصية لشخص ما من دون التقييد بأي ترخيص أو تسجيل أو متطلبات قانونية.

تخضع شركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة المملوكة بالكامل لشركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامه" لسلطة دبي للخدمات المالية. ويجوز لشركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) أن تقوم بالأنشطة المالية التي تدرج ضمن نطاق رخصة سلطة دبي للخدمات المالية الحالية فقط. يمكن توزيع المعلومات الواردة في هذه الوثيقة من قبل كامكو إنفست (مركز دبي المالي العالمي) نيابة عن شركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامه". تستهدف هذه الوثيقة العملاء المحترفين أو أطراف الأسواق فقط على النحو المحدد من جانب سلطة دبي للخدمات المالية، ولا يجوز لأي شخص آخر الاعتماد عليها.

تحذيرات من المخاطر

تتخذ الأسعار أو التخمينات أو التوقعات صفة دلالية بحتة ولا تهدف بالتالي إلى توقع النتائج الفعلية بحيث قد تختلف بشكل ملحوظ عن الأسعار أو التخمينات أو التوقعات المبينة في هذا التقرير. قد ترتفع قيمة الاستثمار أو تنخفض، وقد تشهد قيمة الاستثمار كما الأيرادات المحقق منه تقلبات من يوم لآخر بنتيجة التغيرات التي تطاول الأسواق الاقتصادية ذات الصلة (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التغيرات الممكنة وغير الممكنة توقعها في أسعار الفائدة، وأسعار الصرف الأجنبية، وأسعار التأخير وأسعار النفع المسبق والظروف السياسية أو المالية، إلخ...).

لا يدل الأداء الماضي على النتائج المستقبلية. تعدّ كافة الآراء أو التقديرات أو التخمينات (أسعار الأسهم محل البحث والتقديرات بشكل خاص) غير دقيقة بالأساس وتخضع للرأي والتقدير. إنها عبارة عن آراء وليست حقائق تستند إلى توقعات وتقديرات راهنة وتعول على الاعتقادات والفرضيات. قد تختلف المحصّلات والعوائد الفعلية اختلافاً جوهرياً عن المحصّلات والعوائد المصرح عنها أو المتوقعة وليس هناك أي ضمانات للأداء المستقبلي. تنشأ عن صفقات معينة، بما فيها الصفقات المشتملة على السلع والخيارات والمشتقات الأخرى، مخاطر هامة لا تناسب بالتالي جميع المستثمرين. لا يعتزم هذا التقرير على رصد أو عرض كافة المخاطر (المباشرة أو غير المباشرة) التي ترتبط بالاستثمارات أو الاستراتيجيات المشار إليها في هذا التقرير.

تضارب المصالح

تقدّم كامكو إنفست والشركات التابعة خدمات مصرفية استثمارية كاملة وقد يتخذ مدراء ومسؤولين وموظفين فيها، موافق تتعارض مع الآراء المبينة في هذا التقرير. يمكن لموظفي البيع وموظفي التداول وغيرهم من المختصين في كامكو إنفست تزويد عملائنا ومكاتب التداول بتعليقات شفوية أو خطية حول السوق أو باستراتيجيات للتداول تعكس آراء متعارضة مع الآراء المبينة صراحة في هذا التقرير. يمكن لإدارة الأصول ومكاتب التداول خاصتنا ولأعمالنا الاستثمارية اتخاذ قرارات استثمارية لا تتناغم والتوصيات أو الآراء المبينة صراحة في هذا التقرير. يجوز لكامكو إنفست أن تقيم أو تسعى لإقامة علاقات على مستوى خدمات الاستثمار المصرفية أو علاقات عمل أخرى تحصل في مقابلها على تعويض من الشركات موضوع هذا التقرير. لم تتم مراجعة الحقائق والآراء المبينة في هذا التقرير من قبل المختصين في مجالات عمل أخرى في كامكو إنفست، بما في ذلك طاقم الخدمات المصرفية الاستثمارية، ويمكن ألا تجسّد معلومات يكون هؤلاء المختصين على علم بها. يمتلك بنك الخليج المتحد-البحرين غالبية أسهم كامكو إنفست ويمكن أن ينشأ عن هذه الملكية أن أو تشيّد على تضارب مصالح.

إخلاء المسؤولية القانونية والضميمة

لا تقدّم كامكو إنفست إعلانات أو ضمانات صريحة أو ضمنية. وإننا، وفي الحدود الكاملة التي يسمح بها القانون المنطبق، نخلي بموجبه صراحةً مسؤوليتنا عن أي وكافة الإعلانات والضمانات الصريحة والضمنية، أيًا كان نوعها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، كل ضمانات تتعلق بدقة المعلومات أو ملاءمتها للوقت أو ملاءمتها لغرض معين و/أو كل ضمانات تتعلق بعدم المخالفة. لا تقبل كامكو إنفست تحمّل أي مسؤولية قانونية في كافة الأحوال، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) تعويلكم على المعلومات المتضمنة في هذا التقرير، وأي إغفال عن أي أضرار أو خسائر أيًا كان نوعها، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) أضرار مباشرة، غير مباشرة، عرضية، خاصة أو تبعية، أو مصاريف أو خسائر تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير أو بعدم التمكن من الاستناد عليه، أو ترتبط بأي خطأ أو إغفال أو عيب أو فيروس الحاسوب أو تعطل النظام، أو خسارة ربح أو شهرة أو سمعة، حتى وإن تمّ الإبلاغ صراحة عن احتمال التعرّض لخسائر أو أضرار مماثلة، بحيث تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير. لا نستنتج واجباتنا أو مسؤولياتنا المنصوص عليها بموجب القوانين المطبقة والمُلزمة.

KAMCO INVEST

شركة كامكو للاستثمار - ش.م.ك (عامّة)

برج الشهيد، شارع خالد بن الوليد، منطقة شرق

ص.ب 28873 الصفاة 13149 دولة الكويت

هاتف : 2233 6600 (965)+ فاكس: 2395 2249 (965)+

البريد الإلكتروني: kamcoird@kamcoinvest.com

الصفحة الإلكترونية : www.kamcoinvest.com

كامكو إنفست